شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لماذا حدث ما حدث في تكريت؟

مرة أخرى نُثبت أننا دولة فاشلة إلى أبعد الحدود، فدولة لا تستطيع أن تؤمن سجناً من سجونها احتجزت فيه حكومتها بضع مئات من أخطر الأشخاص على أمنها هي دولة فاشلة بامتياز، خصوصاً وان حوادث الهجوم على سجون من هذا النوع تتكرر شهرياً وأحياناً أسبوعياً.

سجن تسفيرات تكريت الواقع وسط المدينة لم يكن صريفة مبنية من أعواد القصب وأوراق البردي، ولم يكن أيضاً خيمة مصنوعة من الشعر ولا بيتاً من الطين، لكي يسهل على مجموعة مسلحة أن تقتحمه وتُطلق سراح ١١٦ من المحتجزين فيه هم جميعاً من قادة وعتاة عناصر تنظيم القاعدة بحسب ما أفاد به عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حاكم الزاملي.

كيف يحصل أن تقتحم المجموعة المسلحة هذا السجن الليلة قبل الماضية بعد تفجيرها سيارة مفخخة (سيناريو حدث من قبل في مرات عدة في مناطق ومحافظات مختلفة)؟ وكيف يحدث ألا تستطيع القوات المرابطة في المدينة وفي المحافظة برمتها (صلاح الدين) السيطرة على المدينة لاحقاً لإلقاء القبض على المهاجمين وإعادة السجناء المطلق سراحهم فيُرسل القائد العام فرقته "الذهبية" ليُسفر الأمر عن مجزرة بين صفوف عناصر الأمن أكثر مما بين المجرمين (٦٣ قتيلا وجريحا)؟

هذا السجن بالذات شهد في نيسان الماضي محاولة هروب جماعي فاشلة لسجنائه عبر نفق حفروه. وقبل ذلك بسنة حدثت فيه أعمال شغب واضطرابات أحرق خلالها عدد من الموقوفين بعض أقسام السجن وأصيب ١٥ شخصاً بينهم ضابط كبير. وتكررت أعمال الشغب في تشرين الثاني من العام الماضي. واذا أردنا إحصاء الحوادث المماثلة في سجون المحافظات الأخرى فالحصيلة تكون بالعشرات.

كم يتعين أن يبلغ عدد هذه الحوادث لكي تأخذ دولتنا وحكومتها العبرة وتتخذ اللازم لمنع وقوع الحوادث من هذا النوع؟ وكم مئة مليار دولار يتوجب على النفط أن يضخها في الموازنة العامة السنوية لكي تصبح هذه الدولة وحكومتها قادرة على حراسة سجن صغير يضم عتاة الإرهابيين؟

في دولة كدولتنا ومع حكومة كحكومتنا (الحالية التي ليس أحسن منها التي سبقتها ولا التي سبقت سبقتها ولن تكون أحسن منها الحكومة التي ستلي الحكومة الحالية، حتى لو لم تكن برئاسة نوري المالكي) لن تتغير الحال حتى لو وقع ألف حادث وحادث من النوع الذي جرى في تكريت، ولن تتغير الحال حتى مع عائدات نفطية بـ٣٠٠ مليار دولار سنوياً).

والسبب؟ إننا دولة فاسدة .. غارقة من هامة الرأس إلى أخمص القدمين في الفساد.. الفساد ما يجعل حراس السجون غافلين عن مهمتهم فتتسرب الأسلحة والذخائر وأجهزة الاتصال المتطورة والمعدات المختلفة إلى السجون. والفساد ما يسمح للإرهابيين بتفخيخ السيارات ووضعها بكل ثقة واطمئنان عند أبواب السجون.. والفساد ما يضع السجون وسائر أجهزة الدولة ومؤسساتها في الأيدي غير الأمينة .. والفساد ما ينهب مئات مليارات الدولارات من المال العام فلا يظهر السنة بعد الأخرى أي أثر ذي قيمة لهذه المليارات على حياة الناس.

أوقفوا الفساد لتتحسن الأحوال. ولكن أين الذي لديه الإرادة وله المصلحة في وقف الفساد؟

يمكن أن تصل قيمتها إلى ٥٠٠ دولار للفرد

معلومات عن توزيع فوائض العائدات النفطية قبل نهاية العام

كشف التيار الصدري عن شمول الوزراء والنواب وأصحاب الدرجات الخاصة بمشروع توزيع ٢٥% من فوائض الواردات النفطية على الشعب العراقي، مؤكدا حصوله على وعود حكومية بتنفيذ المشروع قبل نهاية العام الحالي.

وعلمت المدى من مصادر في التيار أن نصيب الفرد من هذه الحصة سيكون بين ٤٠٠ و٥٠٠ دولار تمنح دفعة واحدة عن موازنة العام الحالي. وأكدت المصادر عزم التيار على تعديل المشروع في موازنة ٢٠١٣ بشكل يضمن التوزيع العادل لأبناء الشعب كافة بإحدى طريقتين؛ إما إيجاد فرع من الموازنة يختص بالمشروع وذلك بتخصيص أموال له من خزينة الدولة، أو حجبه عن العائلات والأفراد الذين ليسوا بحاجة له.

□ بغداد / المدى

وكانت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري قد هددت في شباط الماضي، بعدم التصويت على الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ في حال عدم إجراء تعديلات عليها تتضمن تخصيص مبالغ إضافية للمواطنين من فائض موازنات السنوات السابقة.

وقال النائب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان إن "مشروع توزيع ٢٥٪ من فوائض واردات النفط على الشعب العراقي دخل مراحله الأخيرة وان البرلمان بما فيه كتلة الأحرار يراقب تنفيذ الحكومة له بصورة مستمرة وان جميع فئات الشعب ستكون مشمولة به حتى النواب والوزراء وأصحاب الدرجات الخاصة في دوائر الدولة العراقية".

وتابع ريسان في تصريح لـ(المدى) أمس أن "مجلس النواب أكمل ما في ذمته بخصوص مشروع توزيع جزء من فوائض واردات النفط وإدراجه في المادة ٢٣ من موازنة ٢٠١٢"، مضيفا أن "الكرة الآن في ملعب الحكومة فهي مسؤولة عن وضع الخطط وقاعدة البيانات واختيار الآلية"، مستدركا إن "وزارتي التخطيط والمالية أخذتا على عاتقيهما مسؤولية تنفيذ هذا المشروع مع الجهات ذات العلاقة"، مبينا أن "هناك طريقين لتوزيع الوفرة إما عن طريق المصارف الحكومية أو البطاقة التموينية من خلال وكلاء المواد الغذائية".

يذكر أن مجلس النواب اقر الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في (٢٣ شباط الماضي بقيمة ١٠٠ مليار دولار، وتم احتسابها وفقاً لتصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره مليونين و٦٠٠ ألف برميل من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

ويرجح ريسان، وهو عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية ان يكون توزيع وفرة النفط من خلال البطاقة التموينية، وأضاف انه من "أفضل أن يتولى وكلاء الحصة التموينية توزيع الواردات باعتباره الخيار الأسهل والأقرب إلى الواقع لاننا مطلعون على عمل المصارف والمشاكل التي تواجهها فهي لا تتحمل الزخم الكبير للمواطنين إذا تولت المسؤولية في هذا الأمر".

وحصلت الكتلة الصدرية على تأكيدات من الحكومة بأن توزيع الواردات سيكون قبل نهاية العام الحالي، ويقول ريسان "قطع وزيرا التجارة والتخطيط وعدا بان المشروع سينفذ قبل ٢٠١٣ لأنهما في طور تنفيذ هذا المشروع وقطعا شوطا طويلا في رسم الآليات المناسبة، ونحن نعاين صدق هذه الوعود ونتمنى الإسراع في استكماله لأنه يخدم شريحة كبيرة من الناس".

وردا على سؤال بخصوص الخشية من حصول فساد مالي في توزيع الوفرة النفطية، شدد النائب الصدري على أن "هذا الأمر مستبعد في الوقت الحالي لان الحكومة تعد لآلية محكمة تنفذ هذا المشروع وان حدث بعض الفساد سيكون على نطاق ضيق لا يؤثر في إجمالي المال الموزع على الشعب العراقي".

ويشخص ريسان العقبة الوحيدة التي تواجه توزيع الوفرة من خلال "التضارب بين مؤسسات الحكومة حول الإحصائية الدقيقة لسكان العراق، فأن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي سجل أرقام مختلفة لعدد نفوس البلاد عن تلك التي قدمتها وزارة التجارة اعتمادا على البطاقات التموينية"، لافتا إلى "ضرورة معرفة العدد الحقيقي لسكان العراق من اجل تطبيق هذا المشروع بشكل شفاف وهو لن يكون بدون إجراء إحصاء سكاني شامل لوضع قاعدة بيانات جاهزة للحكومة تساعدها في رسم سياسيتها الإستراتيجية".وعن إمكانية قيام بعض الجهات السياسية بتعطيل مشروع التيار الصدري، ذكر ريسان إن "هذا المساعي قد ولت لأن من حاول عرقلة توزيع جزء من وفرة النفط عجز عن حذفها من الموازنة الاتحادية أما في الوقت الراهن فقد أصبح الجميع أمام واقع حال وهو ضرورة توزيعها قبل نهاية العام الحالي".

وبخصوص حجم المبالغ التي ستوزع على المواطنين العراقيين أفاد النائب الصدري بأن "المعدلات تشير إلى حصول كل فرد على مبلغ يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ دولار أميركي حصته من واردات النفط خلال العام الحالي".

ويعتزم التيار الصدري تطوير مشروعه خلال السنة المقبلة ضمن موازنة ٢٠١٣ وذلك عبر احد الطريقين؛ أما إيجاد بوابة في الموازنة ترصد في الأموال مسبقا له أي بدون الاعتماد على واردات النفط، أو اختزال بعض فئات الشعب من ذوي الدخول العالية. وأوضح ريسان إن "تذبذب أسعار النفط العالمية يؤثر سلبا في هذا المشروع لأن الحكومة ستعمل على تخفيض السعر التخميني للبرميل خلال العام المقبل خمسة دولارات أي يصل إلى ٨٠ دولاراً أو اقل من ذلك"، منوها انه "في هذه الحالة سنسعى إلى تغيير مصدر المشروع من الاعتماد على وفرة واردات النفط إلى حصة تستقطع من إجمالي الموازنة لدعم توزيع الأموال على المواطنين". وفي حال فشل التيار الصدري في هذه المساعي يقر ريسان بأنه "في هذه الحالة لن يكون أمامنا خيار إلا باختزال عدد المشمولين بهذا المقترح من خلال حجب الفائض عن أصحاب الدخول العالية بمن في ذلك الوزراء والنواب وذوو الدرجات الخاصة".

زيادة في صادرات العراق النفطية.. (أرشيف)

نواب رأوا في الحادث دليلاً على ضعف القوات الأمنية

٣ لجان للتحقيق في اغتيال محافظ البصرة السابق

بعد أن سلّم مهام المحافظة عام ٢٠٠٩ إلى من خلفه بعد الانتخابات تفرغ محمد مصبح الوائلي لأعماله التجارية وشؤونه الخاصة لكنه لم يدرك وهو الذي لديه الكثير من الخصوم انه ليس في مأمن من الكواتم والاستهداف السياسي المنظم حتى راح يتجول بسيارته الخاصة بدون حماية وسائق في كثير من الأحيان.

بعد منتصف ليلة الخميس وهو في طريقه إلى منزله في منطقة الطويسة من ابرز المناطق الراقية في البصرة، وتحديدا أمام جامع سيد حامد في منطقة العباسية وسط المدينة تصدت له مجموعة تتكون من ثلاثة أشخاص كانوا يستقلون سيارة بيك اب ليصطدموا سيارته حسب روايات شهود العيان ويمطروه بسبع اطلاقات استقرت في رأسه وصدره وايردوه قتيلا في الحال.

□ البصرة/ ريسان الفهد

وقال بيان لحزب الفضيلة في البصرة الذي ينتمي إليه الضحية "إن حزب الفضيلة الإسلامي إذ يؤبن هذه الشخصية الوطنية يستنكر ويدين بشدة هذا الفعل الإجرامي اللعين ويطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها وفتح تحقيق عاجل وموسع للإسراع بكشف الجناة وتقديمهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني إن "الحكومة المحلية تستنكر بشدة الجريمة التي أودت بحياته"، متوعدا المتورطين باغتياله سينالون جزاءهم العادل، وأن الأجهزة الأمنية قادرة على كشفهم واعتقالهم، وان دمه لن يذهب هدراً، وعملية التحقيق قد بدأت بعد اغتياله مباشرة".

وقال الإعلامي احمد عبد الصمد "اغتيال محافظ البصرة الأسبق خطوة قد تعيدنا الى مسلسل الاغتيالات والعنف التي كنا نمر بها عام ٢٠٠٦ ولا استبعد أن تكون عملية اغتياله تنحى الى التصفيات السياسية لاسيما وان موعد الانتخابات لمجالس المحافظات اقترب كثيرا اضافة الى ان الوائلي لطالما كشف العديد من المؤامرات والتدخلات من قبل ايران في الشأن الداخلي للبصرة وهذا ما يجعلنا أن نتهم جهات خارجية في قدومها على هذه الاعمال خلال هذه الفترة".

وأضاف: أنا احمل القوات الامنية مسؤولية الانفلات الأمني وعدم جديتهم في القدوم بمشروع الكاميرات الذي أصبح حبرا على ورق.

وقال انمار الصافي مدير اعلام الموانئ: هذه سابقة خطيرة وبدأ الكاتم الآن يجد له ثغرة يدخل من خلالها لأمن الناس المطمئنة.

وبين الصافي أن هناك حوادث سبقتها لم يعلن عنها ولا ننسى جهود قواتنا الامنية، ولكن هذه اهداف سهلة وغير نوعية يمكن لأي مجرم تحقيقها.

من جانبها أعلنت وزارة الداخلية، امس الجمعة، عن تشكيلها ثلاث لجان للتحقيق بقضية اغتيال محافظ البصرة السابق.

وقال متحدث باسم الوزارة في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "وزارة الداخلية شكلت ثلاث لجان للتحقيق بقضية اغتيال محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي، على يد مجهولين بالأسلحة الكاتمة للصوت وسط المحافظة".

فيما اعتبر النائب عن محافظة البصرة حسين الأسدي، الجمعة، اغتيال محمد مصبح الوائلي دليلا واضحا على "ضعف" الإجراءات الأمنية، داعيا القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إلى الإسراع بتغيير جوهري وأساسي لقيادة شرطة البصرة وبعض القيادات الأمنية الأخرى.

وقال الأسدي في بيان تلقت "المدى"، إن "اغتيال محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي بالأسلحة الكاتمة وسط البصرة وأمام أنظار الناس يأتي ضمن سلسلة حوادث مؤسفة وفضيعة تتعرض لها المحافظة منذ مدة تزيد على العام".

واعتبر الأسدي وهو نائب عن محافظة البصرة "انتشار ظاهرة الكواتم والاغتيالات المنظمة والتفجيرات التي لا تكاد تنقطع دليل واضح على ضعف الإجراءات الأمنية وتراجع عملها"، مضيفا "حذرنا في أوقات سابقة من ذلك كله أن ما تتعرض له المحافظة من سوء الأوضاع الأمنية خاصة بعد التغيير الذي حصل في بعض القيادات الأمنية".

وأشار الأسدي إلى أن "البصرة شهدت العديد من التفجيرات مؤخرا ولا يوجد في الأفق إجراءات رادعة للحيلولة دون تكرارها"، داعيا القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي والمسؤولين في وزارة الداخلية إلى "الإسراع بإصلاح ما فسد، بتغيير جوهري وأساسي لقيادة شرطة البصرة وبعض القيادات الأمنية الأخرى في المحافظة وتوفير الخطط الأمنية الناجحة والدعم اللوجستي".

يذكر أن محمد مصبح الوائلي قد تولى منصب محافظ البصرة في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ خلفا لسابقه حسن الراشد والأسبق وائل عبد اللطيف، وسلم المنصب بعد ذلك لمرشح دولة القانون شلتاغ عبود منذ عام ٢٠٠٩.

وتنعم البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، باستقرار نسبي على الصعيد الأمني، حيث أنها لم تسجل خلال العامين الحالي والماضي اغتيالات سياسية ناجحة أو جرائم قتل لاعتبارات طائفية، لكنها تشهد من حين لآخر ارتكاب هجمات بقنابل صوتية غير مدمرة استهدفت في غضون الأشهر القليلة الماضية منازل شخصيات سياسية ودينية وعشائرية من اتجاهات مختلفة.

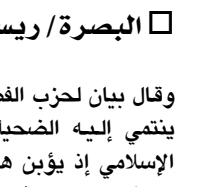

محمد مصبح الوائلي

خطيب كربلاء ينتقد نقص البنايات المدرسية ويدعو إلى عدم الاعتماد على النفط فقط

□ كربلاء / المدى

دعا ممثل المرجعية الدينية في كربلاء، احمد الصافي، الى عدم تركيز الاقتصاد العراقي على النفط فقط، مما يؤدي الى استنزافه في المستقبل، موضحا أن "واقع الشعب العراقي لا يشير الى ان العراق بلد نفطي"، ومشددا على ضرورة وضع برنامج تثقيفي للحد من الجريمة المنظمة.

وقال الصافي في خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني، إن "هناك ازمة ونقصا كبيرا في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، وهي ازمة قديمة وتفاقمت بمرور الزمن، حيث تزداد اعداد الطلاب كل عام في حين لا توجد زيادة في أعداد المدارس ولا حتى استحداث صفوف جديدة داخل المدرسة نفسها".

وتابع "هناك قضية، وهي ترميم المدارس او إعادة تأهيلها حيث توجد مدارس آيلة الى السقوط، تم هدمها وإعادة بنائها، لكن لم يراعَ فيها العامل الزمني، حيث بدأ الموسم الدراسي ولم يتم إكمال المدرسة لحد الآن، وهذا ما سيؤثر على أبنائنا الطلبة".

ودعا الجهات المسؤولة الى "وضع ضوابط وأولويات والتركيز على عامل الزمن في تنفيذ المشاريع، وخصوصا التربوية منها"، مشيرا الى أن "نقص المدارس أدى الى ان تكون ثلاث مدارس في بناية واحدة".

وأكد ممثل المرجعية الدينية على "ضرورة إعادة النظر بالتصاميم التي تنشأ المدارس الجديدة عليها حيث يرجع عمر التصاميم إلى أكثر من ٤٠ عاما وهذا لا يراعي التطور الحاصل في بناء المدارس، من خلال إنشاء الساحات والصفوف، وحتى الألوان، وبقية الأمور، وان تطوير التصاميم سينعكس إيجابا على مستوى الطالب إذا تم الاهتمام به".

وشدد الصافي على "ضرورة وضع برنامج تثقيفي للحد من الجريمة المنظمة حيث أنها في تصاعد مستمر وعلى ذوي الاختصاص إيجاد حلول لهذه النسبة العالية من الجرائم والمتمثلة بجرائم القتل والشرف وغيرها"، مشيرا إلى أن الدولة اذا ما تركت الأمور على ما هي عليه الآن من دون التوصل الى حلول جذرية فستكون نسبة الجريمة خطيرة جدا وسترتفع إلى أعلى المستويات". وطالب "مجلس النواب بتفعيل الرقابة على مواقع الانترنت وتقنينها للحفاظ على ابنائنا من خلال الحد من انتشار الفساد في المجتمع".

وتابع ان "اعتماد العراق على النفط أمر غير صحيح، حيث ان استنزاف هذا المصدر سيؤثر في اقتصاد العراق في المستقبل، ولابد من انتباه السياسيين لهذا الامر وإنشاء قوة اقتصادية في معزل عن النفط، لتساعد على بناء البلد، وخصوصا أن الواقع الذي يعيشه الشعب لا يشير الى ان البلد من البلدان النفطية".

واضاف ان "الامور الخدمية مازالت معطلة ومنها قانون البترودولار، لماذا لم يتم العمل به حتى الان، ولم تطلق المبالغ للمحافظات التي هي بحاجة للعديد من المشاريع؟".

احمد الصافي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون